الظروف بين النحويين والأصوليين

Conditions between grammarians and propers

أ.م.د. سهاد جاسم عباس

الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

A.M. D. Suhad Jassim Abbas
Iraqi University / College of Education for Girls

المقدمة:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن اتبع هديه واهتدى بسنته إلى يوم نلقاه، وبعد..

فإنّ المتصفح لكتب الأصول ، يجد عنايتهم متجلية بمسائل العربية المختلفة، إذ تناثرت في كتبهم الكثير من مسائل النحو واللغة والإعراب، وهذا بحث يتناول جانباً من جوانب النحو التي وجدت لها صدى بيّناً في مصادرهم، ألا وهو الظروف، فهو بحث يتحرّى المسائل المتعلقة بظروف الزمان والمكان في مصادر أهل الأصول، وموازنتها بما ورد عند أهل النحو، مما يتعلّق بها من مسائل، لغرض بيان الأثر الذي تركه الأصوليون في هذا الجانب ، وبيان بصماتهم وإضافاتهم فيه .

ويقع هذا البحث في مبحثين، يتناول الأول منهما الحديث في مفهوم الظرف عند الطرفين، فضلاً عن تفصيل في بعض المسائل العامة المتعلقة بالظروف.

أمّا المبحث الثاني ، فيقف عند ظروف بعينها، زمانية ومكانية، ممّا اهتمّ به الأصوليون، وبيان وقفات النحويين عندها، وما جاء عند الأصوليين، ليتجلّى بوضوح لمساتهم ، وإضافاتهم في هذا الشأن.

وينتهي البحث بخاتمة ، احتوت أهمّ ما توصّل إليه البحث من نتائج .

وأخيراً ، أسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله قبولاً حسناً ، ويجعل أجره ذخراً يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون، إلاّ من أتى الله بقلب سليم.

المبحث الأول

مفهوم الظرف ومسائله

المطلب الأول ـ المصطلح والتعريف:

يعرّف النحويون الظرف بأنّه : "كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان، يراد فيه معنى (في)، ذلك نحو: صمت اليوم، وقمت الليلة، وجلست مكانك، والتقدير: صمت في اليوم ، وقمت في الليلة، وجلست في مكانك."[1] فهو مقتصر عندهم على ما دخل في هذا الحدّ من الأسماء الدالة على الزمان أو المكان. فتلك الأسماء لا تدخل عندهم في إطار مصطلح الظرف إلاّ إذا كانت داخل تراكيب الجمل منصوبة ، متضمنة معنى (في). وهم على ذلك يخرجون كلّ ما دلّ على زمان أو مكان، مما لا يدخل في حدود تعريفهم للظرف.

أمّا الأصوليون فهم يتوسعون في مصطلح الظرف، فيشمل عندهم ما يدلّ على الزمان أو المكان، مما يخرج عن نطاق باب الظرف عند النحويين، على أنّ النحويين يدركون أنّ ما يدلّ على الزمان والمكان من الأسماء يدخل في باب الظروف دلالياً، فهذا المعنى للأسماء يجعلونه أصلاً للظروف،يقول ابن السراج مبيناً أقسام الظروف الدالة على الزمان: "واعلم أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسمًا ويكون ظرفًا، ومنها ما لا يكون إلا ظرفًا، فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسمًا وظرفًا، إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفًا، وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورًا ولا مرفوعًا. وهذا إنما يؤخذ سماعًا عنهم."[2] فهو يميز بين ما يكون منها ظرفاً وما لا يكون . فالنحويون يهتمون بتركيب الجملة، وهذا الاهتمام يحكمهم في تحديد باب الظروف، وتحديد ما يطبقون عليه هذا المصطلح من الأسماء، ومن هنا حدّدوه بالأسماء التي ترد منصوبة في سياق الجملة التي تتضمّن فيها معنى (في) على حدّ تعبيرهم. وبذلك نجد مصطلحاً يظهر عندهم، يطلق على ما يدخل من أسماء الزمان والمكان المنصوبة على الظرفية، هو مصطلح المفعول فيه[3].

أمّا ما يدلّ على المكان من الأسماء، فيتعرّض له سيبويه، قائلاً : "وإنما الأصلُ فى الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض."[4] على أنّهم

---

[1] أسرار العربية ١٧٧.

[2] الأصول في النحو ١/ ١٩٢.

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٧٥.

[4] الكتاب ١/ ٤١٠.

يحدّدون هذا المصطلح على وفق الاستعمال النحويّ للجملة العربية، ومن هنا نرى سيبويه محدّداً هذا المصطلح: " واعلم أنّه ليس كل موضع ولا كلُّ مكان يَحسُن أن يكون ظرفاً، فممَّا لا يحسن أن يكون ظرفاً أنّ العربَ لاتقول: هو جَوفَ المسجد، ولا هو داخِلَ الدار، ولا هو خارِجَ الدار، حتى تقول: هو فى جوفها، وفى داخل الدار، ومن خارجها. وإنَّما فُرّق بين (خلْف) وما أِشبهها وبين هذه الحروف، لأن (خَلفَ) وما أِشبهها للأماكن التى تَلى الأسماءَ من أقطارها. على هذا جرتْ عندهم، والجَوْفُ والخارج عندهم بمنزلة الظهْرِ والبطن والرأِس واليد، وصارتْ خلف وما أشبهها تَدخل على كلّ اسم فتصير أمكنةً تَلى الاسمَ من نواحيه وأقطاره، ومن أعلاه وأسفلِه، وتكونُ ظروفا كما وصفتُ لك، وتكون أسماءَ كقولك: هو ناحيةُ الدارِ إذا أردتَ الناحيةَ بعينها، وهو فى ناحيةِ الدار، فتصير بمنزلة قولك: هو فى بيتك وفى دارك."[٥] فهو يخصّص كلامه في ظروف المكان، ويحدّد لها ضابطين من شأنهما أن يدخلا الاسم في دائرة مصطلح ظرف المكان، أولهما ـ الدلالة على ما يلي الأجسام من أقطارها، كالجهات الست، وثانيهما ـ أن تتضمّن في الجملة معنى (في)، فأوّل الضابطين دلاليّ يرتبط بالدلالة المعجمية للّفظ ، والثاني تركيبي نحوي. وما يجري مجرى تلك الظروف في اللسان العربي، من الأسماء التي لا تدخل في إطار الضابطين اللذين حددهما سيبويه، يعدّهما من الغرائب، فقال فيها: "وهذه حروف تجرى مجرى (خلفك) و(أمامك)، ولكنا عزلناها لنفسر معانيها، لأنها غرائب."[٦]

ويضيف ابن السراج ضابطاً آخر، هو أن لا يكون الاسم الدالّ على المكان ذا أقطار تحدّه، فإن كان كذا، لا يصحّ أن يكون ظرفاً، قال : "وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظروفًا، لأن لها أقطارًا محدودة معلومة تقول: قمت أمامك، وصليت وراءك، ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد، ولا قعدت المدينة، ولا ما أشبه ذلك."[٧]

ولعلّ هذا ما يفسّر مسألة التصرف وعدمه في باب الظرف، فما اقترب من الظرفية بأن تصدق عليه شروطه، نجد استعماله قد تحدّد في باب الظرف، لا يكاد يخرج منه إلى الاسمية. وما لم يصدق عليه الضابطان ، نجده

---

[٥٥] الكتاب ١/ ٤١٠ـ ٤١١.

[٦] الكتاب ١/ ٤١١.

[٧] الأصول في النحو ١/ ١٩٧.

أكثر تصرفاً، فيستعمل اسماً وظرفاً، قال سيبويه: "واعلم أنَّ الظروفَ بعضُها أشَدُّ تمكّنا من بعضٍ فى الأسماءِ، نحوَ القُبْل والقَصد والنَّاحية. وأمّا الخَلف والأمام والتَّحْت فهنّ أقلُّ استعمالاً فى الكلام أن تُجْعَل أسماءً. وقد جاءت على ذلك فى الكلام والأشعار."[٨] ومن هنا نجد النحويين يستعملون مصطلحين للظروف على وفق تمكنها وعدمه، فظهر عندهم ما يسمى بالظرف المتصرّف، والظرف غير المتصرّف، "فالمتصرف: ما لا يلزم، بل يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف أخرى نحو: يوم وليلة من الزمان، ويمين وشمال من المكان.

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلا، كقَطّ وعَوْض، أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها."[٩]

أمّا الأصوليون، فجلّ اهتمامهم منصبّ على دلالة هذه الأسماء؛ لما فيها من أثر في تحديد الحكم الشرعي الذي تترتب عليه المسألة التي تتعلق بها. فالوقت عندهم "ظرف لِلْأَدَاء."[١٠] وكذلك المكان، فهو ظرف يقع فيه الأداء. وبهذا نجد أنّ مصطلح الظرف يتصف عندهم بعمومه، فهو يشمل كل ما دلّ مكان وزمان من الألفاظ.

" بل اسمُ الظرفِ اصطلاحٌ مبنِيٌّ على تشبيه الزَّمانِ والمكانِ بالأوعيةِ للأمتعةِ، وهي الظُّرُوفُ لغةً ..فوجَبَ اعتبارُه عُمُومًا، كما في: أنتِ طالِقٌ في أيِّ وقتٍ شِئْت . وخصوصًا : أنتِ طالِقٌ غدًا."[١١]

قال السرخسي: "فكأنَّه قَالَ: أنت طَالِق فِي دخولك الدَّار، وهذا هو ظرف الفعل على معنى أن الفعل لَا يصلح ظرفا للطلاق حقيقَة، ولكن بين الظرف والشّرط مناسبة من حيث المقَارنة، أو من حيث تعلق الجَزاء بالشّرطِ، بمنزلة قوام المظروف بالظرف، فتصير الكلمة بمعنى الشَّرط مجازًا."[١٢] فهو يبين المصدر (دخول) يدلّ على ظرف الفعل، أي: في وقت دخولك الدار، فظرفيته عندهم متأتيته من دلالته على الوقت، وليست من دلالته على الفعل، وذلك أنّ فعل الدخول بحدّ ذاته لا يصلح أن يكون ظرفاً للطلاق.

---

[٨] الكتاب ١/ ٤١١.

[٩] توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٦٦١ ، وينظر : أوضح المسالك ٢/ ٢١٠.

[١٠] أصول السرخسي ١/ ٣٤، ١/ ٣٥، و١/ ٨٩.

[١١] فتح القدير ٤/ ١٠٧.

[١٢] أصول السرخسي ١/ ٢٢٤.

وقال الآمدي: " وَقَوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[١٣] والأشهرُ ليست هي الحجُّ وإنَّما هي ظرفٌ لأفعال الحجِّ."[١٤] فهو ينصّ على أنّ لفظ الحجّ ظرف للأفعال الحجّ، فأطلق عليها مصطلح الظرف من حيث دلالتها على الزمن، لا من حيث دورها في التركيب النحوي، فهي من الجانب النحوي خبر، وليست ظرفاً.

ومن ذلك يتبين لنا أنّ مصطلح الظرف عند الأصوليين قائم على اساس الدلالة المعجمية للألفاظ، كما يمتدّ ليشمل ما يدلّ منها على الزمان أو المكان مجازاً . فكلّ ما يكون زماناً لوقوع الحدث ، أو مكاناً لحدوثه، يعدونه ظرفاً. وبذلك يكون هذا المصطلح عند الأصوليين أوسع وأشمل منه عند النحويين، لأنّ غاية الأصولي هو تحديد الحكم الشرعي المرتبط بزمانه أو مكانه، أمّا صناعة النحوي فهو الكلام والجمل وتراكيبها.

ولعلّ مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ورود مصطلح (المسلطة) عندهم ، فذكروا أنّ (ما) الداخلة على (إذا) تسمى المسلّطة، وبينوا هذا المصطلح ، فقال علاء الدين الحنفي: " وَمَعْنَى الْمُسَلَّطَةِ أَنْ تَجْعَلَ الْكَلِمَةَ الَّتِي لَا تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا عَامِلَةً فِيهِ تَقُولُ إذَا مَا تَأْتِنِي أُكْرِمْك فَمَا هِيَ الَّتِي سَلَّطَتْ إذَا عَلَى الْجَزْمِ لِأَنَّهُ كَانَ اسْمًا يُضَافُ إلَى الْجُمَلِ غَيْرَ عَامِلٍ فَجَعَلَتْهُ مَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَاةِ عَامِلَةً بِمَنْزِلَةِ مَتَى وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ مَا فِي إذَا صِلَةٌ كَذَا فِي كِتَابِ بَيَانِ حَقَائِقِ الْحُرُوفِ."[١٥]

المطلب الثاني ـ مسائل عامة تتعلق بالظروف:

وسأتناول في هذا الموضع أهمّ المسائل التي تتعلّق بالظروف، عند الجانبين، هذه المسائل تتمثّل بما يأتي:

ـ العامل في الظرف :

من المسائل التي انشغل بها النحويون، فاهتموا ببيان عامل النصب في الظروف، فذكروا أنّ ناصب الظرف هو اللفظ الدالّ على المعنى الذي وقع في هذا الظرف، وذكر ابن هشام أنّ له أحوالاً ثلاث، هي[١٦] :

- أن يكون مذكوراً، ومثّل له بقوله: امكث هنا أزمنا .

---

[١٣] البقرة / ١٩٧ .

[١٤] الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٤٩.

[١٥١٥] كشف الأسرار ٢/ ١٩٦.

[١٦] ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٠٨.

- أن يكون محذوفاً جوازاً، كأن يجاب من يسأل عن السير، فيقول: كم سرت؟ فيقال له : فرسخين.

- أن يكون واجب الحذف، ومن أمثلته، قولهم : رأيت الذي عندك

فلا بدّ للظرف من عامل فيه ينصبه، وهذا العامل إن لم مذكوراً ، قدّر محذوفاً.

أمّا علماء الأصول، فلم يعنوا بهذه المسألة كعناية النحويين، ذلك أنّ منهجهم في عرض المسائل لا يقتضي كبير اهتمام بهذه المسألة، فما تعلّق من مسائل النحو بمسائل الفقه، اهتموا به ودرسوه، وأفاضوا فيه، وأبدعوا في ذكر دلالاته، وما لم يتعلق بهذا الجانب تركوه، ولم يعرّجوا عليه إلاّ فيما كان لهم فيه حاجة في بيان الأحكام الشرعية ، كما ورد عندهم في مسألة قولهم: قبل ما قبل قبله. فاهتمامهم به ينصبّ في الجانب الدلالي أكثر من انصبابه في الجانب الشكلي، فذكروا أنّ في (ما) أوجهاً ثلاثة، هي : أن تكون زائدة، وموصولة، ونكرة موصوفة، وذكر القرافي أنّ هذه الأوجه لا تؤثر على الفتاوى المتعلقة بهذه المسألة، فقال: " ولا تختلف الفتاوى مع شيء من ذلك، بل تبقى الأحكام على حالها؛ فالزائدة نحو قولنا: قبل قبل قبله رمضان، فلا يعتدّ بها أصلا، وتبقى الفتاوى كما تقدم. والموصولة تقديرها: قبل الذي استقر قبل قبله رمضان، فيكون الاستقرار العامل في قبل الذي بعد ما هو صلتها. والفتاوى على حالها وتقدير النكرة الموصوفة: قبل شيء استقر قبل قبله رمضان. فيكون الاستقرار العامل في الظرف الكائن بعد ما هو صفة لها، وهي نكرة مقدرة بشيء، فهذا تقدير ما في البيت وإعرابها."[١٧] وما يهمّنا من هذه المسألة في هذا المقام إشارته إلى العامل في الظرف حين يقع صلة لـ(ما) الموصوله ـ وهو أحد أوجهها في هذه العبارة ـ وهو عامل محذوف، يقدّر بالاستقرار. وهو عينه ما أشار إليه النحويون، حين يكون الظرف واقعاً في صلة الموصول.

ومن إشاراتهم الدلالية في مسألة العامل في الظرف، ما جاء في قول القرافي : "لأن من شرط العامل في الظرف أن يكون واقعا فيه."[١٨] فهو يشترط في العامل في الظرف أن يكون الحدث الذي يدلّ عليه أو المعنى واقعاً في الزمان أو المكان الذي يدلّ عليه الظرف. فالظرف وقت أو مكان يحدث

---

[١٧] الفروق للقرافي ١/ ٦٥.

[١٨] الفروق للقرافي ٢/ ٩٨.

فيه العامل فيه، فهو مظروف للعامل فيه. وهذه المسألة لم يغفلها النحويون، فمنهم من نبّه عليها، كالمرادي، إذ قال: "وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما في معناه."[١٩]

إنّ ما يهمّ الأصوليين من عوامل الظروف هو معناها ، ودلالاتها، وارتباط معانيها بمعاني الظروف، فهم يهتمون بها؛ لأنّها معتبره عندهم في أحكامهم الشرعية التي لها صلة في بهذا الشأن. وأستدلّ على هذا باعتبارهم له في تحديد الحدث الممتد في عبارات ، من نحو قولهم : أمرك بيدك يوم يقدم زيد. إذ اتفقوا على أنّ العامل الذي تعلق به الظرف هو المعتبر عنهم، وليس ما أضيف إليه، وقد فسّر سعد الدين التفتازاني هذه المسألة ، مفصلاً فيها بقوله: "فإن قلت كما أنّ اليوم ظرف للفعل المتعلق به، كذلك هو ظرف للفعل المضاف إليه، فيجب امتداده بامتداده، وعدمه بعدم امتداده، فيحمل على الآن عند عدم امتداد المضاف إليه. فإن قلت: هو ظرف له من حيث المعنى، إلا أنه لم يتعلق به بتقدير (في) كما في: صمت الشهر. حتى يلزم كون الظرف معيارا له. فـ(يوم يقدم زيد) بمنزلة اليوم الذي يقدم فيه زيد، و(يوم يركب زيد) بمنزلة اليوم الذي يركب فيه، ويكفي في ذلك وقوع الفعل في جزء من أجزاء اليوم. وقد يجاب بأن ظرفيته للعامل قصدية لا ضمنية، وحاصلة لفظا ومعنى، لا مقتصرة على المعنى بخلاف المضاف إليه. فاعتبار العامل أولى عند اختلافهما بالامتداد وعدمه."[٢٠] فامتداد الحث المفهوم من العامل يقتضي امتداد الظرف، وعدمه امتداده ينجرّ على الظرف؛ فالظرف إن كان وقتاً للمضاف إليه، فعلى سبيل التعريف لا التوقيت، فالظرف (يوم) على سبيل المثال مبهم نكرة، يعرّف بما أضيف إليه، ففي قولهم: يوم يقد زيد، تعرّف (يوم) بالجملة التي أضيفت إليه، فهي أضيفت لغرض تعريفه وتمييزه من باقي الأيام، لا لغرض توقيت قدوم زيد، وإن كان الظرف وقتاً لقدومه بالضرورة. أمّا العامل فيه ، فالغرض من ارتباطه بالظرف هو توقيته، فهو المعتبر فيه، ومن هنا كان امتداده مقتضياً لامتداد الظرف ، وعدم امتداده ينجرّ على الظرف .

- الظروف وقت للحدث :

فالزمان عندهم ظرف للتكليف، وهم ينصون على هذه المسألة ، ويجعلونها قاعدة عندهم، فيقول القرافي في كتابه الفروق: "الفرقُ الحادي

---

[١٩] توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٦٥٨.

[٢٠] شرح التلويح على التوضيح١/ ١٧٠.

والأربعون بين قَاعدةِ كونِ الزّمانِ ظرفَ التَّكْلِيفِ دون المكَلَّفِ به وبينَ قَاعدةِ كونِ الزّمانِ ظرفًا لإِيقَاعِ المُكلفِ به مع التّكليفِ..."[٢١] فهو يذكر قاعدتين من قواعدهم، تتعلقان بالظرف، الأولى هي كون الزمان ظرفاً للتكليف، والقاعدة الثانية هي كونه ظرفاً لإيقاع المكلّف به . فللتكليف شيء، وللامتثال به وإيقاعه ظرف أيضاً، وكلّ منهما يترتب عليه أحكام، يعنى بها أهل الأصول. وقال أيضاً : " وَمعنى كونِ هذا الزَّمانِ ظرفًا للتكليفِ دون إِيقَاعِ الْمُكَلَّفِ به أَنَّهُ أمرٌ في زمنِ الكفرِ أَنْ يُزِيلَهُ وَيُبَدِّلَهُ بِالإِيمانِ، ويفعلَ الصَّلَاةَ فِي زَمَنِ الْإِسْلَامِ لَا فِي زَمَنِ الْكُفْرِ، وَصَارَ زَمَنُ الْكُفرِ ظَرْفًا لِلتَّكْلِيفِ فَقَطْ ، وزمنُ الإسلامِ هو زمنُ إيقَاعِ المُكلفِ به، فَتَصَوَّرْنا حِينَئِذٍ أَنَّ الزَّمَانَ قَدْ يَكُونُ ظَرفًا للتكلِيفِ فَقَطْ. وهذا الزَّمَانُ بِخِلَافِ زَمَنِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ زَمَنٌ هُوَ ظَرْفٌ لِلتَّكْلِيفِ بِالصَّوْمِ وَإِيقَاعِهِ مَعًا."[٢٢] فزمن التكليف يجوز أن يكون غير زمن الإيقاع، ويجوز أن يكون هو زمن الإيقاع نفسه.

أمّا النحويون ، فيهتمون بالظروف ؛ لكونها محلاّ للأفعال ، قال السهيلي: " فأما الأمر والنهي والخبر فإنما تقيدت بالظروف، لأن الظروف في الحقيقة إنما يقع فيها الفعل المأمور به أو المخبر به، دون الأمر والخبر، فإنهما واقعان لحين النطق بهما فإذا قلت: اضرب زيداً يوم الجمعة، فالضرب واقع في اليوم. وأنت من الآن آمر.وكذلك في الخبر إذا قلت: سأقوم يوم الجمعة ، فالقيام في اليوم."[٢٣] فالظروف عند النحويين هي محلّ الأفعال عموما. فهي تدلّ على الأزمنة التي يحدث فيها الفعل أو حدث، أو تدلّ على مكان ووقوعه.

- دخول حرف الجر (في) على الظروف:

ويجرّ الظرف بحرف الجرّ (في)، فتتفترق دلالته عن دلالته إن استعمل منصوباً عن الظرفية، وقد اهتمّ الأصوليون بهذا التفريق،نقل بدر الدين الزركشي عن أبي علي في السَّيْر قوله: "لَوْ قُلْت: سِرْت الْيَوْمَ فَظَاهِرُهُ الِاسْتِيعَابُ، وَإِنْ قُلْت: سِرْت فِي الْيَوْمِ فَظَاهِرُهُ عَدَمُ الِاسْتِيعَابِ، وَتَتَحَقَّقُ الظَّرْفِيَّةُ بِدُخُولِ (فِي) وَتَغْلِبُ الِاسْمِيَّةُ بِسُقُوطِهَا، وَلِهَذَا كَانَ الْأَوْلَى حِينَ تَتَحَقَّقُ الظَّرْفِيَّةُ النَّصْبَ. قُولُ: سِرْت الْيَوْمَ فِيهِ، وَحِينَ تَغْلِبُ الِاسْمِيَّةُ الرَّفْعَ تَقُولُ: الْيَوْمَ

---

[٢١] الفروق ١/ ٢١٨.

[٢٢٢٢] الفروق ١/ ٢١٩.

[٢٣] نتائج الفكر في النحو ٤٠.

سِرْته."[٢٤] واهتمامهم بتحديد هذه الدلالة يعود إلى كثرة الأحكام الفقهية التي تبنى عليها. نصّ على هذا بدر الدين الزركشي بقوله: " وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا: لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي يَوْمِ السَّبْتِ يَقَعُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَوْ نَوَى وُقُوعَهُ فِي آخِرِهِ يُدَيَّنُ، وَلَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا عِنْدَنَا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ، وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ. وَجَعَلَ السُّرُوجِيُّ مَأْخَذَهُمَا أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِثْبَاتَهُ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ فِي الْحَالَيْنِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ: صُمْت يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَفِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحَذْفَ لِلْحَرْفِ قَدْ يُحْدِثُ مَعْنًى لَا يَكُونُ مَعَ إثْبَاتِهِ؛ لِأَنَّ " فِي " قَدْ تُفِيدُ التَّبْعِيضَ فِي الظَّرْفِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ إلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِمْ: سِرْت فَرْسَخًا وَسِرْت فِي فَرْسَخٍ: إنَّ الظَّاهِرَ فِي الْأَوَّلِ الِاسْتِغْرَاقُ فِي السَّيْرِ وَفِي الْآخَرِ عَدَمُهُ."[٢٥]

أمّا النحويون فهم لا يهتمون بالتفريق بين الأسلوبين، فهم يرون أنّ الظرف متضمّن لمعنى (في)، دون اللفظ بها، " كقولك قمت اليوم، وجلست مكانك؛ لأن معناه: قمت في اليوم، وجلست في مكانك، فإن ظهرت (في) إلى اللفظ كان ما بعدها اسما صريحا، وصار التضمن لـ (في) تقول: سرت في يوم الجمعة، وجلست في الكوفة."[٢٦]

المبحث الثاني

معاني الظرووف ودلالاتها

من المسائل التي اهتمّ بها الأصوليّون في مباحثهم هي تحديد دلالة الظروف ، ولعلّنا لا نبعد عن الصواب إن قلنا إنّهم تفوّقوا على النحويين في هذا الجانب؛ لما في معرفة معاني هذه الظروف من أثر في بيان الأحكام الشرعية فيما يتعلّق بها من مسائل. وفي هذا المقام أقف عند عدد من الظروف التي بيّن الأصوليون دلالاتها، لأوازنها مع ما ذكره النحويون في شأنها، وسأدرسها بالآتي

---

[٢٤] البحر المحيط في أصول الفقه٣/ ٢٥٢.

[٢٥] المصدر نفسه ٣/ ٥٢٥.

[٢٦] اللمع في العربية ٥٥.

- مع:

ذكر النحويون أنّها ظرف يفيد المصاحبة[٢٧] ، تستعمل مضافة ، فتنتصب على الظرفية، وهي اسم لمكان الاجتماع، فيخبر بها عن الذوات، نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع، نحو : جئتك مع العصر[٢٨].

والأصوليون يهتمون بهذا المعنى، ويؤكدونه، فهي عندهم"اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، على حسب ما يليق بالاسم."[٢٩] وهم بذلك يتفقون مع تحدي النحاة لمعنى هذا الظرف، بذلك يؤكدون على دور السياق الذي يرد فيه (مع)، فهو الذي يحدّد دلالته المكانية أو الزمانية المقترنة بمعنى المصاحبة.

وذكر علماء الأصول أنّها تفيد المقارنة، فقالوا: "أما مع فللمقارنة في قول الرجل أنت طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة ، أنه يقع ثنتان معا."[٣٠] وعلّل ذلك السرخسي بقوله: "وكذلك لو قَال معها واحدة؛ أنهما تقترنان فِي الوقوع فِي الوجهين."[٣١] وأضاف قائلاً: "ولو قَال لفلان علَيّ مَعَ كل درهم من هذه الدراهم العشرة درهم فعليه عشرون درهما."[٣٢] فكلّ درهم يقترن به درهم مثله، وبذلك كون العشرة باقتران كلّ منها بآخر عشرين.

ومن مسائلهم فيها أنّه لو حلف على أن لا يخرج من البلد إلاّ معها، فخرجا، وهو متقدم عليها بخطوات، كان في حكمه وجهان: " أحدهمَا لَا يَحْنَث للْعُرْف وَالثَّانِي أنه لَا يبر إِلَّا إِذا خرجا بِلَا تقدم."[٣٣]

- قبل :

من الظروف غير المتصرفة، ذكر أهل النحو أنّه من الظروف التي تشترك بين الزمان والمكان، ودلالته هذه يحدّدها السياق الذي ترد فيه، فمثال انتصابها على الظرفية الزمانية ، قولهم: قدمت البلد قبل زيد. ومثال ورودها

---

[٢٧] ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢١٠.

[٢٨] ينظر: شرح التصريح على التوضيح١/ ٧١٤.

[٢٩] الأشباه والنظائر للسبكي ٢/ ٢٤٤.

[٣٠] أصول البزدوي ١١٢، وينظر : أصول السرخسي ١/ ٢٢٥ ، وشرح التصريح على التوضيح١/٢٢٦ـ ٢٢٧.

[٣١] أصول السرخسي ١/ ٢٢٥.

[٣٢] المصدر نفسه ١/ ٢٢٥.

[٣٣] الكوكب الدري ٢٥٤.

ظرفاً للمكان قولهم: نزلنا قبل هذا المنزل. وقد ذكر ابن الصائغ أنّ المضاف إليه هو الذي يحدّد دلالتها الزمانية أو المكانية[٣٤].

كما عنوا بدراستها في باب الإضافة، فلإضافتها حالات، فقد تستعمل مضافة لفظاً ومعنى ، فتكون معربة منصوبة، وإن قطعت عن الإضافة لفظا، وقدّر المضاف بعدها، بنيت على الضمّ، ولا تنصب. وقد تقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، فتنصب وتنوّن[٣٥].

أمّا الأصوليون، فقد اهتموا بدلالة هذا اللفظ، أنّ من دلالاته أنّه يستعمل للدلالة على الماضي من الزمان، فقالوا: "وينتقلُ في لفظِ قبل إذا كثر مُتَأخرًا؛لأنَّ قَبلَ للماضي."[٣٦]

كما اهتموا بدلالته على التقديم، " حتى أن من قال لامرأته: أنت طالق قبل دخولك الدار، طلقت للحال . ولو قال لامرأته قبل الدخول: أنت طالق واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان، ولو قال: قبل واحدة تقع واحدة."[٣٧]

وهذا يعني أنّها تفيد تقدّم الحكم على الحدث، أي تقدّم الطلاق على الدخول في المثال الأوّل، وتقدم الطلاق الأول على الثاني متقدمين على حدث الدخول إلى الدار في المثال الثاني، وهذا يدلّ على أنّ الحدث المتقدّم قد تمّ، وليس بالضرورة أن يكون الحدث التالي له قد حدث فعلاً، فالطلاق حاصل، لكن ليس ضرورة أن يكون الدخول إلى البيت قد حدث فعلاً، فما يهمّ أنّ حدوث الحدث الأوّل سابق للحدث الثاني، فهو لا بدّ أن يكون حادثا مستقبلاً، أو من المفروض حدوثه. وبتمثيل أقرب أنّنا لو قلنا: خرج من منزله قبل إنجازه ما عليه من واجبات، دلّ ذلك على تقدّم الخروج من المنزل على حدث إنجاز الواجبات، فالحدث الثاني في المثال لم يتمّ، لكنه يفترض حدوثه ، وسبقه حدث الخروج إلى المنزل.

وقال السرخسي: " لَو قَالَ لامْرَأته وَقت الضحوة أَنْت طَالِق قبل غرُوب الشَّمْس تطلق للْحَال."[٣٨]

---

[٣٤] ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٥١.

[٣٥] ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٦٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك٢/ ١٦٦- ١٦٩.

[٣٦] أنوار البروق ففي أنواء الفروق ١/ ٦٧.

[٣٧] أصول البزدوي ١١٢- ١١٣، وينظر: شرح التصريح على التلويح١/ ٢٢٧.

[٣٨] أصول السرخسي ١/ ٢٢٥.

وهذا الكلام يفيد أنّ القبلية مطلقة، غير محدّدة بوقت معين، إذ لا يشترط فيها أن يكون زمنها ملاصقاً للحدث المقصود، أو قريباً منه. فبين الضحوة والمغرب وقت ليس بالقليل، إلاّ أنّه على كلّ حال سابق له.

- بعد:

من الظروف التي اهتمّ بها النحاة، وبينوا أنّها من الظروف الملازمة للظرفية، وهي مثل (قبل) في اشتراكها بين الزمان والمكان، فهي ترد ظرف مكان، نحو : سافرت بعد زيد. كما ترد دالة على المكان، نحو: نزلنا بعد هذا المنزل. وما يحدّد هذه الدلالة هو الاسم الذي يضاف إليها[٣٩].

وهذا الظرف معرب منصوب إن أضيف، وهو مبني على الضمّ إن حذف المضاف إليه ونوي معناه، ولإعرابها ثلاث حالات تشترك فيها الجهات الست(قبل ، وبعد، وأمام ، وخلف، وفوق، وتحت)، هي[٤٠]:

- إذا ذكر المضاف إليه، أعربت .
- إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه، بنيت على الضمّ.
- إذا حذف ولم ينوَ شيء، أعربت ونوّنت.

لقد اهتمّ النحويون بهذه المسألة وأفاضوا فيها، حتى قال أبو جعفر النحاس: "للنحويين فيها بضعة عشر جواباً، وإن كانوا قد أجمعوا أن (قبل) و(بعد) إذا كانتا غايتين، فسبيلهما أن لا تعربا، واحتجوا في علة ذلك بأجوبة، فمن أصحها أن سبيل تعريف الأسماء أن تكون بالألف واللام، أو بالإضافة إلى معرفة، أو التسمية، فلما كانتا قد عرفتا بغير تعريف الأسماء وجب بناؤهما."[٤١]

وهذه المسألة أشار إليها من اهتمّ من الأصوليين بشرح الكتب والمتون، وفصّل فيها النحويون.

وقد ذكر الأصوليون أنّها ظرف يفيد التأخير، فيدلّ على تأخّر سابقه على لاحقه، وحكمها ضدّ حكم (قبل)[٤٢].

---

[٣٩] ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٥١.

[٤٠] ينظر: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ١/ ١٦.

[٤١] عمدة الكتاب ٢٤٠- ٢٤١.

[٤٢] أصول البزدوي ١١٣.

كما نبّهوا على استعمالها للدلالة على الترتيب، قال السبكي: " فإذا قال وقفت على أولادي وأولاد أولادي وأولاد أولادي بطنًا بعد بطن ترتب."[٤٣]

ويذكرون أنّه لو قال لامرأته : " أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ تَقَعُ ثِنْتَانِ. وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ تَقَعُ وَاحِدَةٌ."[٤٤] وقد بين أمير بادشاه الحنفي ذلك الحكم بقوله: "فَتطلق ثِنْتَيْنِ فِي الأولى لإيقاعه وَاحِدَة مَوْصُوفَة بِأَنَّهَا بعد أُخْرَى، ولَا قدرَة لَهُ على تَقْدِيم مَا لم يسْبق، فيفترقان لما ذكر، وَوَاحِدَة فِي الثَّانِيَة لإيقاعه وَاحِدَة مَوْصُوفَة بتعدية أُخْرَى لَهَا ، فَوَقَعت الأولى، ولَم تلحقها الثَّانِيَة لفَوَات الْمَحَلِّيَّة."[٤٥]

فهي تكون ظرفاً للزمان، وتدلّ على الاستقبال، وقد نصّ القرافي على دلالته هذه، فقال: " تقدَّمَ تقريرُه في لفظِ (بعد)، غير أنَّك تنتقلُ في لفظِ (بعد) تقدّمًا، وفي لفظ (قبل) تأخّرًا، فَإِنَّ (بعد) للاستقبالِ."[٤٦]

ومن الأصوليين من ذكر أنّ (بعد) تستعمل أيضاً للانتقال من أسلوب إلى آخر، فتكون للزمان ، وتستعمل منقطعة عن الإضافة، مبنية على الضمّ لهذا الانقطاع، مع نية معنى المضاف إليه، فيقال: وبعد، أو : أمّا بعد، والتقدير: أمّا بعد البسملة والحمد[٤٧]. وقليل من النحويين من تعرّض لهذه المسألة، واهتمّ بالتركيب النحوي للجملة التي ترد فيها لهذا الغرض من حيث الجواز وعدمه، فذكر أبو جعفر النحاس أنّه يجوز أن يقال: "وتقول: أما بعد؛ أطال الله بقاءك، فإني قد نظرت في الأمر الذي قد كتبت فيه. هذا اختيار النحويين، ويجوز: أما بعد فأطال الله بقاءك، فإني قد نظرت؛ فتدخل الفاء فيهما جميعاً .... ويجوز: (أما بعد، فأطال الله بقاءك، وإني نظرت). ويجوز: أما بعد، ثم أطال الله بقاءك، ثم إني نظرت .ويجوز: أما بعد، وأطال الله بقاءك، فإني نظرت. ويجوز:أما بعد، ثم أطال الله بقاءك، فإني نظرت.وأجودها: أما بعد، أطال الله بقاءك، فإني نظرت.وأجود منه: أما بعد، فإني نظرت أطال الله بقاءك ."[٤٨] فاهتمام النحويين منصبّ على التركيب النحوي الصحيح لاستعمال هذا الظرف في هذا السياق.

---

[٤٣] الأشباه والنظائر للسبكي٢/ ٢١٦.

[٤٤] شرح التصريح على التلويح ١/ ٢٢٨.

[٤٥] تيسير التحرير ٢/ ١٢٦.

[٤٦] أنوار البروق في أنواء الفروق١/ ٦٧.

[٤٧] غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ١/ ١٦.

[٤٨] عمدة الكتاب ٢٤٢ـ ٢٤٣.

- عند:

من الظروف التي اهتمّ بها النحويون من جانب استعمالها في سياق الكلام العربي الفصيح، فذكروا أنّه من الظروف غير المتصرّفه، فلا يستعمل إلاّ ظرفاً، ولا يخرج عن الظرفية إلاّ مجروراً بحرف الجرّ (من)[٤٩] . ولا يجوز الإخبار عنه ، قال المبرّد: " فمن ذلك (عند) ، لو قلت: زيد عندك، فقال قائل: أخبر عن قولك (عندك) لم يجز؛ لأنه كان يلزمك أن تقول: الذى زيد فيه عندك؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا."[٥٠] وهو ظرف مكان، يقال: كنت عند زيد، وقد يستعمل للزمان، نحو: كان هذا عند انتصاف النهار[٥١].والمضاف إليه هو القرين التي تحدّد دلالته المكانية أو الزمانية.

واتفق أهل الأصول والنحو في بيان دلالتها، فهي تفيد الحضرة قال ابن السراج: "وعندك لما حضرك من جميع أقطارك."[٥٢] وصوّبها ابن هشام بقوله : " الصَّوَاب اسْم لمَكَان الْحُضُور فَإِنَّهَا ظرف لَا مصدر وَتَأْتِي أَيْضا لزمانه نَحْو الصَّبْر عِنْد الصدمة الأولى وجئتك عِنْد طُلُوع الشَّمْس."[٥٣] وقال البزدوي: " وعند للحضرة حتى إذا قال لفلان عندي ألف درهم كان وديعة لأن الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم والوقوع عليه."[٥٤] " كَمَا لَوْ قَالَ وَضَعْت الشَّيْءَ عِنْدَك يُفْهَمُ مِنْهُ الِاسْتِحْفَاظُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى اللُّزُومِ فِي الذِّمَّةِ حَتَّى تَكُونَ دَيْنًا لَكِنْ لَا تُنَافِيهِ."[٥٥] وقسموا دلالة هذا الظرف على الحضرة على قسمين، هما[٥٦]:

- الحضرة الحسية، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ النمل: ٤٠

---

[٤٩] ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٠.

[٥٠] المقتضب ٣/ ١٠٣ .

[٥١] ينظر: اللمحة في شرح اللمعة ٢٨٥/١.

[٥٢] الأصول في النحو١/ ١٩٩.

[٥٣] مغني اللبيب ١/ ١٠٦.

[٥٤] أصول البزدوي ١١٣، وينظر: الأشباه والنظائر للسبكي ٢/ ٢٢١، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٨.

[٥٥] شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٨.

[٥٦] ينظر: تيسير التحرير ٢/ ١٧٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٦.

- الحضرة المعنوية، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ النمل: ٤٠

وهذه الدلالة يقرر السياق كونها حسية أو معنوية، إذ إنّها تتحدّد بحسب طبيعة المقصود بالعندية، حسياً كان أو معنوياً، فالعلم معنى، يدرك بالذهن، وهو ما يصرف الحضرة إلى الدلالة المعنوية، والعرش الذي رآه نبي الله سليمان، المراد من ضمير المفعول المتصل بفعل الرؤية في قوله تعالى: (فلما رآه مستقراً عنده) يدلّ على شيء محسوس، وهو ما صرف دلالة (عند) على الحضرة الحسية.

وقد بنى الأصوليون على هذه الدلالة أحكامهم، فقالوا: " إذا قال أنت طالق كل يوم طلقت واحدة، ولو قال عند كل يوم أو مع كل يوم، طلقت ثلاثا... ولو قال: أنت علي كظهر أمي كل يوم، فهو ظهار واحد. ولو قال في كل يوم، أو مع كل يوم ، أو عند كل يوم يتجدد عند كل يوم ظهار. وهذا لما قلنا إنه إذا حذف اسم الظرف كان الكل ظرفا واحدا، فإذا أثبته صار كل فرد بانفراده ظرفا."[٥٧] فتقييد الحدث بهذا الظرف يفيد تجدده بتجدد المضاف إليه، ومن هنا كان تقييد الطلاق أو الظهار بهذا الظرف (عند) مضافاً إلى (كلّ يوم)، أفاد تجدّد كلّ منهما بتجدد المضاف إليه (كلّ يوم)، فكلما جاء يوم حدث فيه طلاق او ظهار، على ما تدلّ عليه العبارة.

فإذا قلنا: نمكث في داركم كلّ يوم، أفاد ذلك استمرار المكوث أمداً طويلاً يستمر باستمرار الأيام، وإن قيل: نمكث في داركم عند كلّ يوم، أفاد أنّ المكث يتجدّد، فعند حضرة كلّ يوم يكون مكثاً يستمرّ مدّ، ثمّ ينقطع بالانصراف والمغادرة، لكنّه سيتجّدد بحضرة اليوم الذي يليه، وهكذا...

وأضاف ابن هشام دلالة أخرى لهذا الظرف ، فضلا عن دلالته على الحضرة الحسية أو المعنوية، هي دلالته على القرب، واستدلّ لها[٥٨] بقوله تعالى : ﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ النجم: ١٤ – ١٥ وقوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾ ﴾ ص: ٤٧

---

[٥٧] أصول البزدوي ١١٣.

[٥٨] ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٠٦.

- يوم:

من الظروف التي اهتمّ النحويون بدراستها من حيث كونه من الظروف المتصرفة، يستعمل ظرفاً في حال تنكيره، نحو: زرتك يوماً ، ومعرفا بـ(ال)، نحو: زرتك اليوم.ومضافاً إلى المفرد ، نحو : سأزورك يوم الجمعة. ويضاف أيضاً إلى الجمل، اسمية كانت أو فعلية، وهو إن أضيف إلى الجملة الفعلية المبتدئة بفعل ماض، جاز فيه الإعراب والبناء، مع ترجيح البناء، في حين يترجّح إعرابه إن أضيف إلى جملة فعلية ابتدأت بفعل مضارع ، أو أضيف إلى جملة اسمية، مع جواز البناء[٥٩].

وقد اعتبر أهل الأصول ما تعلّق به الظرف دون ما أضيف إليه، قال خالد الأزهري: " وَأَمَّا إذا اختلفنا فِي مِثْل أَمْرُك بِيدِك يومَ يَقدمُ زيدٌ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ مَا تَعلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ، لَا مَا أُضيفَ إليهِ، حتَّى لَوْ قَدِمَ لَيْلًا، لا يَكونُ الْأمرُ بِيَدِهَا؛ لِأَنَّ كونَ الْأَمْرِ بِيَدِهَا ممَّا يَمْتَدُّ."[٦٠]

وقال موضحاً: " فَإِنْ قُلْت كَمَا أَنَّ اليومَ ظرفٌ لِلْفِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، كذلكَ هو ظرفٌ للفعلِ الْمضافِ إليه، فَيَجبُ امتدادُهُ بِامتدادِهِ، وعدمُهُ بِعَدَمِ امْتِدَادِهِ، فيُحملُ عَلَى (الْآنَ) عِندَ عَدَمِ امتِدادِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنْ قُلْت: هُوَ ظَرْفٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ المعنى، إِلَّا أَنَّهُ لم يَتَعَلَّقْ بِهِ، بِتَقْدِيرِ (في)، كَمَا فِي (صُمْت الشَّهْرَ)، حَتَّى يلزم كونُ الظَّرْفِ مِعْيَارًا له، فـ(يومَ يقدم زَيدٌ) بمنزلة اليومِ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ زَيْدٌ، و(يومَ يَركَبُ زيدٌ) بمنزلةِ اليومِ الَّذِي يَركبُ فيه، وَيَكفي فِي ذلك وقوعُ الفعل فِي جزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ظَرْفِيَّتَهُ لِلْعَامِلِ قَصْدِيَّةٌ لَا ضِمْنِيَّةٌ، وَحَاصِلَةٌ لَفْظًا ومعْنًى ، لا مُقْتَصِرَةٌ على المعنى ، بخلافِ المضافِ إِلَيْهِ. فاعتبارُ الْعَامِلِ أولى عند اختلافِهما بالامتدادِ وعدمهِ." [٦١]

وما يقتضي امتداد الظرف من عدمه هو معنى الفعل الذي يتعلق به لا ما يضاف إليه، فإن كان معناه ممتداً امتدّ الظرف ، وإن لم يكن كذلك، لم يكن الظرف ممتداً، قال خالد الأزهري: إنّ " أَنَّ امْتِدَادَ الْفِعْلِ يَقْتَضِي امْتِدَادَ الظَّرْفِ وَعَدَمَهُ يَقْتَضِي عَدَمَهُ."[٦٢] فدلالة الفعل قرينة تحدّد دلالة هذا الظرف من

---

[٥٩] ينظر: علل النحو ٤٤٥.

[٦٠] شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٠.

[٦١] شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧١.

[٦٢] المصدر نفسه ١/ ١٧١.

حيث الامتداد وعدمه. أمّا فائدة المضاف إليه، فهو تقييد هذا الظرف وتحديده[٦٣]

- حيث:

ذكر النحاة أنّه ظرف دالّ على المكان، تقع على الجهات الست، وعلى كلّ مكان، فهو مبهمة في الأمكنة، يزول إبهامها بما أضيفت إليه، ومن هنا كانت من الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل اسمية كانت أم فعلية، فهي لإبهامها تفتقر إلى جملة توضّحها[٦٤].

ومن الأصوليين من قرّر دلالة هذا الظرف على التعليل، فقال العطار في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: "(قوله: حيث قال) ظرف لنفيه والحيثية تعليلية فهو لم يصرح بنفي الترادف بينهما بل لزم ذلك من كلامه (قوله: هذا الفعل) أي الفعل المطلوب طلبا جازما."[٦٥] ونرى من النحويين من أشار أيضاً إلى هذه الدلالة ، فقال: "ولا أعلم مضافاً إلى الجملة من ظروف المكان، إلاّ (حيث)، فإنّها تضاف إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية. وإضافتها إلى الجملة الفعلية أحسن؛ لأنّ فيها رائحة السببية."[٦٦] فنحن نرى أنّ النحاة والأصوليين لم ينكروا هذا الاستعمال لـ(حيث)، بل قرّروها، على عكس بعض من المحدثين الذين نراهم يرفضون لها هذا الاستعمال ويخطّئونه، كالغلاييني، إذ يقول: "واعلم أنّ (حيث) لا تكون إلاّ ظرفاً، ومن الخطأ استعمالها للتعليل، بمعنى (لأنّ) ، فلا نقول: أكرمته حيث إنّه مجتهد، بل يقال: لأنّه مجتهد."[٦٧] وأقول: إنّ استعمال هذا الظرف في سياق التعليل جائز، لكن ليس على إطلاقه، بل هو محدّد بدلالتها الأصلية على الظرفية المكانية،فمتى ما أراد المتكلّم ربط العلّة بمعلولها ربطاً مكانياً، مدللاً على الموضع الذي تكون فيه العلة مؤدية إلى حدوث معلولها حقيقة أو مجازا، جاز له استعمال (حيث) لهذا الغرض.

---

[٦٣] ينظر: المصدر نفسه ١/ ١٧١.

[٦٤] ينظر: المقتضب ٣/ ١٧٥، ٤/ ٣٣٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٨١٥.

[٦٥] حاشية العطار على شرح جمع الجوامع ١/ ١٢٤.

[٦٦] البسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٨٥.

[٦٧] جامع الدروس العربية ٣/ ٢٢٠.

- وسط:

وهو بتسكين السين ظرف، فيصحّ استعماله منصوباً على الظرفية، بدون أن يدخله حرف الجرّ (في). يقال: جلست وسط القوم . أمّا (وسط) ذو السين المفتوحة، فهو اسم لا ظرف، فلا يصحّ استعماله منصوباً على الظرفية، فهو ليس بمعنى (بين). وهو " اسم لما بين طرفي الشيء، فلا يقال: أكلت وسط الدار، بل في وسط الدار."[٦٨] وهذه من المسائل التي وقف عندها النحويون، كما جاء عند سيبويه في قوله :" ويدلُّك على أنَّ المجرورَ بمنزلة الاسم غيرِ الظَّرف أنّك تقول: زيدٌ وَسْطَ الدار وضربتُ وَسَطَه، وتقول: فى وَسَطِ الدار، فيصيرُ بمنزلة قولك: ضربتُ وَسَطَه مفتوحا مثلَه."[٦٩] فهو يبين أنّ ما يجرّ من الظروف بحرف الجر (في) يجري مجرى الأسماء، وأنّ (وسْط) بسكون السين تستعمل في اللسان العربي ظرفاً، وبفتحها تستعمل اسماً. وهو ما قرّره الأصوليون، على نحو ما نجده عند الشوراني في قوله مفرّقاً بين (وسْط) بتسكين السين، و(وسَط) بفتحها: " كل موضع ذكر فيه وسط إن صلح فيه بين فهو بالتسكين ... وإن لم يصلح فيه ذلك كجلست وسط الدار فهو فيه بالفتح."[٧٠] فالنحاة وعلماء الأصول يركزون في دراستهم لهذا الظرف على المسألة نفسها، فيتكرر الكلام فيها عند الفريقين، ولا عجب، فهي مسألة يعنى بها النحوي؛ لأنّها تتعلق بتركيب الجملة التي تستعمل فيها هذه اللفظة، فهو يذكرها مبيناً الاستعمال الفصيح لها ، كما أنّ الأصوليّ يهتمّ بتحديد دلالتها في سياق الاستعمالين، لما يترتب على هذه الدلالة من أحكام شرعية يستنبطها من خلال العبارات التي تستعمل في سياقها، مما يترتب عليه حكم من أحكام الشريعة. فهي مسألة تجمع بين الجانبين: التركيبي النحوي، والدلالي.

- سوى:

ذكر ابن هشام أنّ (سواء) بمعنى (مستوٍ)، يوصف بها المكان، فيكون معناه أنّه نصف بين مكانين، والأفصح فيه القصر مع كسر السين، كقوله تعالى:﴿ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ ﴾ طه: ٥٨. وتمدّ أيضاً مع فتح السين، كقولهم: مررت برجل سواء والعدم. وقد ترد بمعنى الوسط، كما ترد بمعنى التامّ، فتمدّ فيهما،

---

[٦٨] حواشي الشرواني ٢/ ٣١٠.

[٦٩] الكتاب ١/ ٤١١، وينظر: الأصول ١/٢٠١ـ ٢٠٢.

[٧٠] حواشي الشرواني ٢/ ٣١٠.

كقوله تعالى : ﴿سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ۝٥٥﴾ الصافات: ٥٥ ، ونحو قولهم: هذا درهم سواء[٧١].

وأصل هذا الظرف أن يكون صفة على نحو كلمة (مثل)؛ إذ إنّه نقيضه، يقال: مرر برجل غيرك، كما تقول: برجل مثلك[٧٢].

وهو يرد في الاستعمال العربي ظرفاً للمكان ، ومثله سواء، قال سيبويه: "ويدلك على أن (سواءك) و(كزيد) بمنزلة الظروف، أنّك تقول: مررتُ بمن سَواءَك وعلى من سواءك، والذى كزيدٍ، فحَسُنَ هذا كحُسْن مَنْ فيها والذى فيها، ولا تَحسن الأسماءُ ههنا ولا تَكثُر فى الكلام. لو قلتَ: مررتُ بمن فاضلٌ، أو الذى صالحٌ، كان قبيحا. فهكذا مَجْرَى كزَيْدٍ وسَواءَك."[٧٣] فهو يبيّن أنّ لفظة (سواء) يصحّ أن تستعمل في صلة الموصول، ليست كغيرها من الأسماء، وهو من الدلائل على كونها ظرفاً، فالظروف يجوز أن تكون صلة للموصول، كما جاز ذلك في الجارّ مع مجروره، وهو ما مثّل له في النصّ السابق بالكاف مع مجرورها.

وذكر ابن السراج إبهامه، فهي لا تخصّ مكاناً من مكان؛" لاستيلاء الإبهام عليهما."[٧٤]

وتغلب فيه الظرفية على ما ذكره الأصوليون، " وَلَا يَكُونُ صِفَةً تَابِعَةً لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الظَّرْفِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى غَيْرٍ. وَبَيَانُ ظَرْفِيَّتِهِ أَنَّ الْعَرَبَ تُجْرِي الظُّرُوفَ الْمَعْنَوِيَّةَ مَجْرَى الظُّرُوفِ الْحَقِيقَةِ، فَيَقُولُونَ: جَلَسَ فُلَانٌ مَكَانَ فُلَانٍ، وَلَا يَعْنُونَ إلَّا مَنْزِلَةً فِي الذِّهْنِ مَقْدِرَةً، فَيَنْصِبُونَهُ نَصبَ الظَّرْفِ الْحَقِيقَةِ، ويستعمِلُونَ (سِوَى) أَيْضًا فِي هذا الْمَوضِعِ، فيقُولُون: مَرَرْت بِرَجُلٍ سِوَاك. ويَعْنُونَ (مَكَانَك) وَ(عِوَضًا مِنك)، من حيث المعنَى، فَلَزِمَ أَنْ ينتصبَ انتصابَ المكانِ لِلظرفِيةِ. وممَّا يدُلُّ على ظرفيته وقوعُه صلةً نحوَ جَاءَنِي الَّذي سواك بخلافِ غيرٍ."[٧٥] فهم يقرون بظرفيته ويحتجون لها.

---

[٧١] ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٨٧ـ ١٨٨.

[٧٢] ينظر: كشف الأسرار٢/ ١٩٢.

[٧٣] الكتاب ١/ ٤٠٩، وينظر: الأصول في النحو ١/ ١٩٩.

[٧٤] الأصول في النحو ١/ ١٩٩.

[٧٥] كشف الأسرار ٢/ ١٩٢.

وهم بذلك يتابعون البصريين، إذ نقلوا خلافاً بين المدرستين في (سوى)، إذ ذهب البصريون إلى أنّها لا تستعمل إلاّ ظرفاً[٧٦] ، وذهب الكوفيون إلى انّه يستعمل ظرفاً، ويجوز مع هذا الاستعمال أن يستعمل اسماً بمعنى (غير) ، فيعرب إعرابها[٧٧].

نقل هذا الخلاف الأصولي علاء الدين البخاري ، متمسكاً برأي البصريين، محتجاً له، مبيناً أنّ ما ذكره الكوفيون من شواهد، جاءت على سبيل الضرورة الشعرية، وهو أمر لا ينكره من قال بلزوم ظرفيتها، فمن الجائز أن تخرج عنها لضرورة الشعر. وإنّما المعوّل على ما شاع، فقال:إنّ " إِخْرَاجَهُ عَنْ الظَّرْفِيَّةِ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ جَائِزٌ عِنْدَنَا وَالْكَلَامُ فِي حَالَةِ الِاخْتِيَارِ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إلَّا ظَرْفًا. فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ سِوَى صِفَةً مِثْلَ غَيْرٍ."[٧٨]

ونجد من النحاة المخالفين لرأي البصريين في لزم (سوى) الظرفية، رادّا عليهم ، محتجاً لردّه بأمرين، ذكرهما في قوله: "وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد.

وأنه لا أحد منهم يقول: إن سوى عبارة عن مكان، أو زمان. وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف."[٧٩]

- إذ:

ظرف لما مضى من الزمان، محلّه النصب على الظرفية، وهو ظرف لازم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية[٨٠]، وقد نقل الإسنوي رأي الأخفش والزجاج في جواز نصبه على المفعولية، وذكر أنّ أكثر المعربين قد

---

[٧٦] ينظر: الكتاب ١/ ٤٩٩، والأصول ١/ ١٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٠٩ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٨.

[٧٧] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٢، المسألة رقم٣٩، و مغني اللبيب ١/ ١٨٨.

[٧٨] كشف الأسرار ٢/ ١٩٢.

[٧٩] شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧١٦.

[٨٠] ينظر: المفصل في النحو ٢١٣.

تبعهما في هذا الرأي، فجعلوا منه[٨١] قوله تعالى : ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ ﴾ الأنفال: ٢٦

ونقل السبكي عن ابن مالك أنّها تجيء حرفاً للتعليل، وذكر أنّ هذا الرأي قد نسبه بعضهم إلى سيبويه، ولم يسمّ من نسبه إليه، وذكر أنّ ابن مالك[٨٢] جعل منه قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ⑪ ﴾ الأحقاف: ١١

وبنى الأصوليون على أساس دلالة (إذ) على التعليل مسائل منها ، مسألة قوله : " أَنْت طَالِق إِذّ قَامَ زيد أَو إِذّ فعلت كَذَا فَيَقَع عَلَيْهِ الطَّلَاق وَإِذ للتَّعْلِيل مَعْنَاهُ لأجل الْقيام وَالْفِعْل."[٨٣]

وينقل السبكي الخلاف في مسألة وقوع (إذ) ظرفاً للزمن الماضي ن فيقول: "(إذ) أغلب معانيها أن تكون ظرفًا للزمن الماضي نحو: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ التوبة: ٤٠ . اختلف هل يكون اسمًا للمستقبل فتقع موقع إذا؟ فمن قائل به استشهد بقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ④ ﴾ الزلزلة: ٤ و﴿ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ المائدة: ١١٠ وفي حديث ورقة: " ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك." ومن منكر، وهم الجمهور، وجعلوا ما ذكر من باب ما نزل فيه المستقبل منزلة الحاضر إذ كان واقعًا لا محالة."[٨٤]

---

[٨١] ينظر: الكوكب الدري ٢٦٤.

[٨٢] ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٠، والكوكب الدري ٢٦٤.

[٨٣] الكوكب الدري ٢٦٥.

[٨٤] الأشباه والنظائر للسبكي٢/ ٢١٠.

- الظروف المتضمنة معنى الشرط:

وقد عدّ الأصوليون هذه الظروف من صيغ العموم، إذ ذكروا أنّ منها "أدوات الشَّرْط وَهِي من وَمَتى وَمَا فَإِذا ربط بهَا الْعَرَبِيّ حكما اقْتضى الِاسْتِغْرَاق وَكَذَلِكَ الظروف المتضمنة لِمَعْنى الشَّرْط كَقَوْلِك حَيْثُ وَأَيْنَ."[٨٥]

وعلّلوا تضمّن بعض الظروف معنى الشرط، بأنّ " الظُّرُوفَ مَحَالٌّ وَالْمَحَالُّ شُرُوطٌ عَلَى مَا عُرِفَ."[٨٦]

ومن قواعدهم أنّه "لَا يُسْتَفَادُ مِن ظَرفِيَّةِ الْمُؤَدَّى شَرْطِيَّةُ الأداءِ إذ لا يلزَمُ من كونِ الشَّيْءِ شَرْطَ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِغَيْرِهِ، عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ ظَرْفًا لِشَيءٍ أَن يَكُونَ شرطًا لِوُجُودِهِ كَالْوِعَاءِ ظَرْفٌ لِمَا فِيهِ وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ بِدُونِ هَذَا الظَّرْفِ."[٨٧]

وفي هذا المقام أقف عند ظرفين من الظروف المتضمنة معنى الشرط، وسأدرسهما بما يأتي :

- إذا:

من الظروف الملازمة للإضافة ، وهو ملازم للظرفية، يدلّ على الاستقبال، ويستعمل متضمنا معنى الشرط[٨٨]، نحو: إذا احمرّ البسر أتيتك، ويستعمل أيضاً ظرفاً محضاً ، لا يتضمّن معنى الشرط، نحو : آتيك إذا احمرّ البسر، أي: وقت احمراره[٨٩]. ومنه قوله تعالى : (والليل إذا يغشى) ، " أي أقسم بالليل في حالة غشيانه والنهار في حالة تجليه، فهي ظرف محض."[٩٠]

واهتمّ الأصوليون بهذا الظرف، فذكروا أنّه ظرف مختص بزمن المستقبل، على أنّه استعمل أيضاً للزمان المطلق، قال البزدوي: " إذا اسم للوقت بمنزلة سائر الظروف وهو للوقت المستقبل وقد استعملت للوقت خالصا فقيل كيف الرطب إذا اشتد الحر أي حينئذ."[٩١] فـ(إذا) ظرف للزمان المستقبل،

---

[٨٥] المحصول لابن عربي ٧٤.

[٨٦] كشف الأسرار ١/ ٢١٣.

[٨٧] كشف الأسرار ١/ ٢١٣.

[٨٨] ينظر: المفصل ٢١٣.

[٨٩] ينظر: شرح تنقيح الفصول/ رسالة ماجستير ١٠٦،وغاية الوصول في شرح لب الأصول ٥٧.

[٩٠] المصدر نفسه ١٠٦.

[٩١] أصول البزدوي ١١٤، وينظر: كشف الأسرار ٢/ ١٩٤.

كثيراً ما يكون ظرفاً محضاً ، كما يستعمل أيضاً متضمنا لمعنى الشرط. على أنّ الظرفية هي الأصل فيها، وقد نصّ القرافي على هذا ، فقال: "وأصل (إذا) الظرفية وغيرها عارض." [٩٢]

وقد يستعمل للدلالة على الماضي أو الحال، إلاّ أنّه استعمال نادر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ﴾ الجمعة: ١١ ، فهي دالة على زمن مضى، وذلك أنّ الآية نزلت بعد الانفضاض. وقد تدلّ على الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ ﴾ الليل: ١ ، " إذ غشيانه أي طمسه آثار النهار مقارن له." [٩٣] على أنّها ، وإن استعملت للدلالة على زمان غير المستقبل، قد وقعت في سياق التعبير عن أمور حدثت، أو تحدث، إلاّ أنّها قابلة للتجدّد والحدوث، فحدوثها في المستقبل وارد محتمل، كما هو وارد في الآية الأولى، أو معتاد عليه، كما هو عليه في الآية الثانية.

وذكروا إبهامه، فقالوا: إنّ في إبهاماً، "فناسب المجازاة، إذ الشرط لا يكون إلا مستقبلا مجهول الشأن؛ لتردده بين أن يكون وبين أن لا يكون، ولهذا اختص إذا بالجملة الفعلية. وأنه قد يكون ظرفا غير متضمن للشرط ، كما في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ ﴾ الليل: ١ "[٩٤] وقد ذكر النحويون إبهامه، وعللوها بأنّه "للزمان المستقبل كلّه."[٩٥]

وبين الأصوليون فيما يخصه أموراً هي :

"لا دلالة له على مطلق الزمان، فالفور في إذا أوضح منه في إن."[٩٦] قال السبكي: " فإذا دلت على مطلق الزمان كان أخص الأزمنة بها الفور لقرينة العوضية، على أن أصحابنا حملوها على الفور وإذا لم يكن قرينة عوض بدليل أن الصحيح فيمن قال إذا لم أطلقك فأنت طالق أنه إذا مضى زمان يمكنه أن

---

[٩٢] شرح تنقيح الفصول/ رسالة ماجستير ٢/٢٦١.

[٩٣] غاية الوصول في شرح لب الأصول ٥٧.

[٩٤] كشف الأسرار ٢/ ١٩٣.

[٩٥٩٥] علل النحو ٢٢٧.

[٩٦] الأشباه والنظائر للسبكي ٢/ ٢٠٨.

يطلقها فيه فلم يطلقها مع عدم العوض، وكان يمكن أن يقال إذا لم يكن قرينة عوض فلا يتعين الفور، كما لو قال إن لم أطلقك."[٩٧]

(إذا) الشرطية لا تدلّ على التكرار ، " فإذا قال: إذا قمت فأنت طالق؛ طلقت بالقيام الأول، ثم لا تطلق بالثاني."[٩٨]

- إنّها لا تدلّ على العموم، " فإذا قال: إذا طلقت امرأة فعبد من عبيدي حر ، فطلق أكثر من واحدة لم يعتق إلا واحد، وينحلّ اليمين."[٩٩]

- لا يلزم اتفاق شرطها وجزائها في الزمان[١٠٠].

- وذكر النحويون والأصوليون دلالتها على المفاجأة[١٠١]، ومثلوا لها بقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ٣٦﴾ الروم: ٣٦ ، قال علاء الدين الحنفي: " وَإذا كان كذلك كان مُفسَّرًا من وجهٍ ولم يكن مبهمًا فلم يكن شرطا."[١٠٢]

وبين السنيكي معنى المفاجأة بقوله: " المفاجأة معنى من المعاني كالاستفهام والنفي، والأصل فيها أن تؤدّي بالحروف، وقيل ظرف مكان، وقيل ظرف زمان نحو خرجت فإذا زيد واقف أي فاجأ وقوفه خروجي أو مكانه أو زمانه."[١٠٣]

ونقلوا عن نحويي البصرة مذهبهم في (إذا) في أنّها تستعمل في أصلها للوقت، فهي في حقيقتها عندهم ظرف، وقد تتضمن معنى الشرط، فلا تسقط

---

[٩٧] المصدر نفسه ٢/ ٢٠٩ .

[٩٨] المصدر نفسه ٢/ ٢٠٩ .

[٩٩] المصدر نفسه ٢/ ٢٠٩ .

[١٠٠] ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٢٠٩ .

[١٠١] ينظر: المفصل في النحو ٢١٤ ، ومغني اللبيب ٨٥٤.

[١٠٢] كشف الأسرار ٢/ ١٩٤.

[١٠٣] غاية الوصول في شرح لب الأصول ٥٧.

عنها دلالتها الظرفية[١٠٤]. وهو ما نقله ابن هشام عنهم، إذ قال : " والجمهور على أن (إذا) لَا تخرج عن الظرفيّة...."[١٠٥]

وهي عند الكوفيين تجيء ظرفاً وشرطاً[١٠٦]، وهم يقولون بحرفيتها، إن جاء شرطاً، إذ يرون أنّها حرف بمعنى الشرط مثل (إن). ونقل علاء الدين الحنفي عن عبد القاهر الجرجاني أنّ (إذا) لا يجازى بها إلاّ في الضرورة الشعرية . ونقل عنه قوله: "والاختيار أن لا يجزم بها؛ لأنّهم وضعوها على ما يناسب التخصيص، ويبعد من الإبهام الذي يقتضيه أنّ الأتراك تقول: آتيك إذا احمر البسر بمنزلة قولك: آتيك الوقت الذي يحمر فيه البسر، ولو قلت: آتيك إن، فيجازى بها مرة ولا يجازى بها أخرى، فإذا جوزي بها، فإنما يجازى بها على سقوط الوقت عنها، كأنّها حرف شرط."[١٠٧]

وفي الحقيقة أنّ هذا مذهب سيبويه، فهو يرى انّ (إذا) لا تجزم إلاّ في الضرورة الشعرية، وهو ما يتبيّن من قوله: "وإن اضطَّر شاعرٌ فأجرى إذا مجرى إنْ فجازَى بها قال: أزَيدٌ إذا تَرَ تَضرِبْ، إن جعلَ تضربْ جَوَاباً. وإنْ رفعَها نصبَ، لأنّه لم يجعلها جواباً. وتَرَفعُ الجوابَ حين يَذهب الجزمُ من الأوّل فى اللفظ."[١٠٨] فهو ينصّ على أنّ هذا الأمر مقتصر على ضرور الشعر.

إنّ الغرض من استعمال (إذا) للشرط ؛ هو تعليق المعلوم والمشكوك، فهي قابلة لهذا التعليق، نحو : " إذا زالت الشمس فصل، فزوالها معلوم الوقوع، وإذا جاء زيد فائتني؛ فمجيه مشكوك في وقوعه، ولا يعلق على "(إن) إلا المشكوك في وقوعه، فلا يقال: إن زالت الشمس فصل."[١٠٩]

وقد ذكر القرافي أنّ هذه المسألة قد نصّ عليها النحاة والأصوليون، وهو يختلف معهم فيما ذهبوا إليه، فيقول في (إن) : " ليس الأمر كما نصوا عليه، بل هي لمطلق الربط، سواء كان ما دخلت عليه مشكوكا فيه أو غير مشكوك، غير أنها ليست بظرف و(إذا) ظرف..."[١١٠] ويرى أنّ دعوى المجاز خلاف الأصل. فوجه المخالفة بين (إن) و(إذا) واقع " من جهة أن (إذا) اسم

---

[١٠٤] ينظر: كشف الأسرار ٢/ ١٩٥، وشرح التصريح على التلويح ١/ ٢٢٩.

[١٠٥] مغني اللبيب١٢٩.

[١٠٦] ينظر: شرح الصريح على التوضيح ١/ ٢٢٩.

[١٠٧] ينظر: كشف الأسرار ٢/ ١٩٤.

[١٠٨] الكتاب ١/ ١٣٤.

[١٠٩] شرح تنقيح الفصول/ رسالة ماجستير ١٠٦.

[١١٠] الفروق للقرافي ١/ ١٨٣.

وظرف والشرط لها عارض ، و(إن) على العكس"[١١١]منها ، تكون الشرطية لازمة لها، لا عارضة.

- متى:

اسم للوقت المبهم، وهو ظرف يتضمّن معنى الاستفهام والشرط[١١٢]، فالاستفهامية تفيد الاستفهام عن الأزمنة كلّها، لإبهامه، فكأنّ المستفهم به أراد أن يقول: أكان ذلك يوم الجمعة أو يوم السبت أو يوم كذا وكذا إلى ما يطول ذكره، فاستفهم ب(متى) ليوجز، " فاشمل على الأزمنة كلّها."[١١٣]

أمّا الشرطية ، فقد عدّها الأصوليون نائبة عن (إن) الشرطية؛ معلّلين ذلك بإبهامه، فقولهم : متى تأتني أكرمك ، معناه " أن تقولَ: إن تَأْتِنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ أُكرِمْك، وإن تَأْتِنِي يومَ السبتِ أُكرِمْك ، إلى حَدٍّ يُوجِبُ الإطالةَ، فجئت بـ(متى)، فحصل المقصود."[١١٤]

ولا اختصاص لها بوقت محدد، فهي مبهمة لذلك ، مثل (إن)، وهم يعللون بذلك الجزم بها في باب الجزاء، فهي جزم كما جزمت (إن) ؛ لاشتراكهما في الإبهام. على أنّ (متى) تختلف عن (إن) بدلالتها على الوقت. قال البزدوي: "فأمّا (متى)، فاسم للوقت المبهم، بلا اختصاص، فكان مشاركا لـ (إن) في الإبهام، فلزم في باب المجازاة، وجزم بها مثل (إن)، لكن مع قيام الوقت؛ لأنّ ذلك حقيقتها."[١١٥]

وميّزوا بين (إذا) و(متى) ، فذكروا بينهما فروقاً ، هي[١١٦] :-

١. أنّهما يستعملان للشرط، مع بقاء الدلالة على الوقت فيهما، فلا تسقط هذه الدلالة عنهما في سياق استعمالهما للجزاء.

٢. المجازاة بـ(متى) الشرطية لازمة، وغير لازمة بـ(إذا)، بل هي في حيّز الجواز

---

[١١١] شرح تنقيح الفصول/ رسالة ماجستير ١/ ٢٦٠.

[١١٢] ينظر: كشف الأسرار ٢/ ١٩٦.

[١١٣] كشف الأسرار ٢/ ١٩٦.

[١١٤] المصدر نفسه ٢/ ١٩٦.

[١١٥] أصول البزدوي ١١٥، وينظر : كشف الأسرار ٢/ ١٩٦.

[١١٦] ينظر: كشف الأسرار ٢/ ١٩٤.

٣. تستعمل (إذا) للأمور الواجب وجودها ، نحو: إذا أذن للصلاة قمت . و(متى) لما يتوقع بين أن يكون أو لا يكون، تقول : متى تخرج أخرج، مع من لا يبقن بخروجه.

٤. لا يلزم اتفاق شرط (إذا) وجزائها في الزمان، فيصحّ أن يقال: إذا زرتني اليوم زرتك غدًا. بخلاف (متى)، فإن الاتفاق الزمني بين شرطها وجزائها شرط فيها[١١٧].

الخاتمة :

بعد انتهاء هذا البحث ألخّص في هذا الموضع أهمّ ما توصّل إليه من نتائج، بما يأتي : -

- مصطلح الظرف عند الأصوليين أوسع منه عند النحويين، وذلك أنّ أهل النحو يحدّدون هذا المصطلح ويقيّدونه، بما يرد منه في سياق الجملة، مقيداً بالنصبن وبتضمّنه معنى (في)، فورد عندهم مسمّى المفعول فيه مصطلحاً يصدق على ما يدخل عندهم من ألفاظ الزمان تحت مسمى الظرف .

أمّا الأصوليون، فيتسع عندهم هذا المصطلح؛ ليشمل ما يدلّ على الزمان والمكان من الألفاظ، فيخرج بذلك عن نطاق باب الظرف أو المفعول فيه الذي حدّده النحاة.

- إنّ النحويين إذ يقيّدون مفهوم الظرف عندهم يدركون أنّ ما يدلّ على الزمان والمكان تصدق عليه الظرفية من الجانب الدلالي، فهذا المعنى للأسماء يجعلونه أصلاً للظروف، على أنّ اهتمامهم بتراكيب الجمل يحكمهم في تحديد باب الظروف، وتحديد ما يطلقون عليه هذا المصطلح من الأسماء .

أمّا علماء الأصول، فجلّ اهتمامهم منصبّ على دلالة الأسماء ومعانيها، لما فيها من أثر في تحديد الحكم الشرعي؛ ولهذا السبب اتسع عندهم مفهوم الظرف، فهو عندهم يقوم على أسا الدلالة المعجمية للألفاظ، لا على أساس تراكيب الجمل، كما هو شأن النحاة

---

[١١٧] الأشباه والنظائر للسبكي ٢/ ٢٠٩.

- من المسائل التي انشغل بها النحويون هي مسألة العامل في الظرف، فاهتموا ببيان عامل النصب في الظروف، فذكروا أنّ ناصب الظرف هو اللفظ الدالّ على المعنى الذي وقع فيه هذا الظرف. ولم تصل عناية الأصوليين بهذا الباب إلى الحدّ الذذي نراه عند أهل النحو، إلاّ أنّهم قد تعرضوا بها ، واشترطوا في العامل أن يكون دالاّ على الحدث الواقع في الزمان أو المكان الذي يدلّ عليه الظرف، وهم بذلك يتفقون مع النحاة في هذا المفهوم. وهم يركّزون في هذه المسألة على الجانب المعنوي، فما يهمّهم من عوامل الظروف هو معناها ودلالاتها، وارتباط معانيها بمعاني الظروف، فهي معتبرة عندهم في بيان الأحكام الشرعية التي لها صلة بهذا الشأن.

- من الظروف التي اهتمّ بها الأصوليون (قبل)، فذكروا أنّه يستعمل للدلالة على الماضي من الزمان، كما أنّه يستعمل للدلة على التقديم، أي أنّه يدلّ على تقدّم الحكم على الحدث، فالحدث الذي يدلّ عليه العامل متقدّم على الحدث الثي يدلّ عليه المضاف إليه، وليس بالضرورة أن يكون الحدث المتأخر قد تمّ فعلاً، وإن كان حدوثه مفترضاً، على أنّ الحدث المفهوم من العامل يكون في حكم الحدوث والتمام.

- ومن الظروف الأخرى (بعد)،وهو ظرف يدلّ على التأخّر، أي: تأخّر سابقه على لاحقه، وحكمه ضدّ حكم (قبل). ومن معانيه التي ذكروها دلالته على الترتيب،وهو ظرف مشترك بين الزمان والمكان، والمضاف إليه هو الذي يحدّد دلالته على أحدهما. كما يستعمل للدلالة على الاستقبال.

- ومن الظروف الأخرى (حيث)، فهو ظرف للمكان فيه دلالة على التعليل. ومن الأصوليين من أشار إلى هذا المعنى لها وقرّره ، ومن النحاة ايضاً من ذكر هذه الدلالة له وقرّرها، ولم ينكر الفريقان قطذ استعمالها لهذا المعنى، في حين نجد بعض المحدثين يخطّئون هذا الاستعمال ويرفضونه. والبحث يراهم مبالغين في هذا الرفض، ويرى أنّ استعماله في سياق التعليل جائز، لكنّه ليس مطلقاً، بل مقيّد بدلالتها الأصلية على الظرفية، فمتى ما أراد المتكلم ربط العلة بمعلولها ربطاً

مكانياً، مدلّلاً على الموضع الّذي تكون فيه مؤدية إلى حدوث معلولها حقيقة او مجازاً، جاز له استعمال (حيث) لهذا الغرض.

Conclusion

After the end of this research summarize in this place, the most important findings, including the following:

- The term circumstance when propers wider than when grammarians, so that the people as determine the term and tie up him, as shown him in the context of the sentence, constrained accusative and contains meaning (in), Ford have indefinite effect in which a term is true of what goes into them from the words of the time under the name of circumstance.

The propers, Visa have this term; to include evidence of the time and place of words, so come out from the door of the scope or effect the envelope defined by the grammarians

- The grammarians as restrict the concept of the envelope have to realize that what shows on the time and place ratify the situational side of the semantic, this is the meaning of the names make it originally on the circumstances, that the interest in structures that sentences ruled in determining door conditions, and determine what they call the term of the names.

- The scientists assets , radishes attention is focused on the significance of names and their meanings , because of its impact in determining the legitimate government ; For this reason, they have expanded the concept of the envelope , it does have significance on the basis of the lexical words , not on the basis of sentence structures , as is the case grammarians

of the issues that preoccupied them Grammarians is a matter of working in the envelope , they care about statement monument factor in the circumstances ,the accusative They stated that the envelope is the word on the meaning of the signifier , which occurred when this circumstance . And did not reach the attention of propers this section to the extent which we see the people as such, but they have been subjected , and stipulated in the Group to be indicative of the fact the event in time or space , which is indicated by the circumstance , they do agree with the grammarians in this concept . They focus on this issue on the moral side , what interests them is the circumstances of factors meaning and significance , and link their meanings of circumstances , they are saying in a statement they have legal provisions that are relevant in this regard

- conditions that interest by purists (before) , They stated that it is used to denote the last decade , as it is used for evidence on the introduction, that is, it shows the progress of the referee on the event, The event , which is indicated by the factor Advanced event which evidenced by the genitive , not necessarily have to be a late event has already taken place , and that was supposed to happen , that the concept of the event will be working in the rule of occurrence and cosine
- One other circumstances (yet), a circumstance suggesting the delay, the delay prior to the subsequent judgment against his rule and (before). And they reported significant meaning, respectively, a circumstance common between time and space, and the genitive is defined by a significant one. It is also used to denote the reception
- And other conditions (where), it is a matter of the place in which a sign of reasoning. It pointed to the propers of this decision and its meaning, and grammarians also mentioned the significance of this to him and decided upon, and did not deny the two teams used to this sense, while we find some mistakes modernists such use and reject it. And research sees an exaggeration in this rejection, and finds that its use in the context of reasoning is permissible, but not absolute, but is restricted semantics original circumstantial, when what he wanted the speaker to link the illness it defective linked spatially, spoiled on the

position you are in it, leading to a it defective fact or metaphorically , he may use (where) for this purpose

المصادر والمراجع:

١. الإحكام في أصول الأحكام : أبو الحسن الآمدي (ت٣٦١ هـ)، تح. د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط١،١٤٠٤هـ .

٢. أسرار العربية : أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي ـ دمشق.

٣. الأشباه والنظائر : تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١١هـــ ١٩٩١م.

٤. أصول السرخسي : شمس الدين السرخسي (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة ـ بيروت (د.ت).

٥. الأصول في النحو: ابن السراج (٣١٦هـ)، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦. الأشباه والنظائرك تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة (د.ت).

٩. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار الكتبي ، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٠. البسيط في شرح الجمل : ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تح. عباد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٢. تيسير التحرير : محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت ٩٧٢هـ)، دار الفكر – بيروت (د.ت).

١٣. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلايينى (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن بن محمد العطار (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.

١٥. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج : عبد الحميد الشرواني، دار الفكر - بيروت.

١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين الأُشْمُوني، (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ ،١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

١٧. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري (ت٩٠٥)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٨. شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح - مصر (د.ت).

١٩. شرح تنقيح الفصول : شهاب الدين القرافي (ت٦٨٤هـ) / رسالة ماجستير/ تحقيق الطالب: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، كلية الشريعة/ جامعة أم القرى/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٠. شرح الكافية الشافية : ابن مالك (٦٧٢هـ)، تح. عبد المنعم أحمد هريدي،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أمّ القرى، ط١ (د.ت).

٢١. علل النحو : ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٢. عمدة الكتاب : أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح. بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٣. غاية الوصول في شرح لب الأصول: أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.

٢٤. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد مكي، (ت١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥. فتح القدير : ابن همام (ت ٨٦١هـ) ، دار الفكر (د.ت).

٢٦. الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) : أبو العباس القرافي (ت٦٨٧هت)، عالم الكتب ، (د.ت).

٢٧. الكتب: سيبويه (ت١٨٠هـ)ن تح. د. عبد السلام هارون، متبة الخانجي - القاهرة.

٢٨. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: علاء الدين البخاري (ت٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، (د.ت).

٢٩. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية : عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، (المتوفى: ٧٧٢هـ)، تح. د. محمد حسن عواد، دار عمار - عمان – الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ .

٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

٣١. اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ (ت٧٣٠هــ)، تح. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هــ/٢٠٠٤م.

٣٢. اللمع في العربية : ابن جني (٣٩٢هـ)، تح. د. فائز فارس،دار الكتب الثقافية ـ بيروت.

٣٣. المحصول في أصول الفقه: ابن عربي (ت٥٤٣هـ)، تح. حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق – عمان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط٦، ١٩٨٥.

٣٥. المقتضب : أبو العباس المبرد (ت٣١٦هـ)، تح. عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٦. تائج الفكر في النَّحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١،١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.